مدارس في حمص لا تصل المياه لخزاناتها

مديرون لـ«الوطن»: أصحاب صهاريج توقفوا عن تزويد المدارس بالمياه بسبب التأخير بتسديد حسابهم

حمص- نبال إبراهيم

وردت إلى «الوطن» العديد من شكاوى أهالي طلاب المدارس بمدينة حمص وريفها منها مدارس (محمد الزريبي والنشيواتي والجابرية والحيدرية)، عن انقطاع مياه الشرب وعدم جود مصدر مائي دائم في تلك المدارس، لافتين إلى أن واقع تلك المدارس بالمياه صعب ويعاني منه الطلاب والمعلمون على حد سواء.

وأكد عدد من المشتكين أن خزانات مدارس أبنائهم قد تبقى خالية تماماً من المياه في معظم الأوقات ولمدة تزيد على ٧ أيام متتالية، وهذا ما يتسبب بسوء مستوى النظافة في المدرسة بشكل عام، مشيرين إلى أن بعض الأهالي كانوا يتبرعون لتزويد المدارس بالمياه في السابق إلا أن ضيق المعيشة حالياً يحول دون تقديم التبرعات.

بدورهم أشار عدد من مديري تلك المدارس لـ«الوطن» إلى أن المياه لا تصل لجميع خزانات المدارس لأن ضخها يكون ضعيفاً لكونها على الأسطح نتيجة لعدم توافق موعد وصل الكهرباء مع موعد ضخ المياه من جهة، أو بسبب تعطل مضخات المياه وحاجتها للصيانة أو التبديل، علاوة على عدم وجود شبكات للمياه تصل إلى بعض المدارس في بعض القرى وخاصة القديمة منها.

وأكد عدد من هؤلاء المديرين أنه في حال انقطاع الكهرباء وعدم وصول المياه للمدرسة يتم تأمين صهريج مياه وملء الخزانات، إلا أنه ونظراً للتأخر بدفع ثمن المياه يتوقف صاحب الصهريج عن تزويد المدارس بالمياه بشكل دوري.

من جهته أكد مدير التربية في حمص وليد المرعي لـ«الوطن» وجود نقص في المياه بالكثير من مدارس المحافظة باعتبار أن نقص المياه هي مشكلة عامة في كل أنحاء المحافظة تقريباً، لافتاً إلى أنه وبسبب عدم التوافق والتنسيق بين فترات وصل الكهرباء والمياه وضعف ضخ المياه في الشبكات تحرم بعض المدارس من المياه لأيام أحياناً.

وأشار المرعي إلى أنه تم التعميم إلى جميع مديري المدارس بالإبلاغ عن أي حالة نقص أو انقطاع بالمياه في مدارسهم ليتم سد النقص بالتنسيق مع مؤسسة مياه حمص أو فوج إطفاء حمص أو شراء صهاريج خاصة على نفقة المدرسة بموجب فواتير تصرف من مديرية التربية لاحقاً.

وحول مدارس بعض القرى غير المخدمة بشبكات المياه نهائياً أو تعاني من مشاكل تقنية وفنية، قال مدير التربية: يجب على مدير كل مدرسة تعاني من خلل أو مشكلة رفع كتاب لمديرية التربية لتتم دراسة المشكلة وحلها في أقرب وقت.

وبالنسبة للتأخر بصرف مستحقات أصحاب الصهاريج من المياه، أكد المرعي أنه يتم صرف فواتير المياه لأصحاب الصهاريج لتزويدهم بعض المدارس بالمياه بشكل مباشر ومن دون أي تأخير، حالما قامت إدارة المدرسة بإحضار هذه الفواتير إلى المديرية.

> مدير التربية: نعمل على سد النقص بالتنسيق مع مؤسسة المياه أو فوج الإطفاء أو شراء صهاريج خاصة

شكاوى من انخفاض نسب النجاح في قسم اللغة العربية بجامعة طرطوس

عميد كلية الآداب لـ«الوطن»: وفق القانون نسبة النجاح فوق ٢٠ بالمئة لا تحتاج إلى تبرير

طرطوس- ربا أحمد

نتائج قسم اللغة العربية في كلية الآداب ضمن جامعة طرطوس هذا العام لم تسر خاطر الطلاب الذين تفاجؤوا بالعلامات المتدنية لهم وبطريقة أسئلة مغايرة للمعتاد، لتكون النتيجة كارثية بالنسبة لطلاب القسم بحيث لم تتجاوز نسب النجاح في عدد من المواد ٢٥ بالمئة.

ووردت شكوى إلى «الوطن» قال فيها الطلبة إن العلامات لبعض المواد هذا العام في قسم اللغة العربية في جامعة طرطوس كانت متدنية بالنسبة لهم، فنسبة النجاح لمادة النحو ومسائله لطلاب السنة الثالثة لم تتجاوز ٢٠ بالمئة وفي مادة علم الجمال ٢٠ بالمئة وكذلك مادة الحديث الشريف بلغت نسبة النجاح ٢٥ بالمئة.

علماً أنه وفق لما أكدوه أن نسبة النجاح منخفضة في جميع المواد والمقررات التي يقوم بتدريسها هذا المدرس.

إضافة إلى مقرر اللغة الإنجليزية جاءت الأسئلة من خارج المقرر حتى طلاب الاختصاص لم يتمكنوا من حلها فلم تتجاوز نسبة النجاح ٥٠ بالمئة مع العلم إنها مادة مساعدة.

وكذلك الأمر في مادة اللسانيات والتي تغير فيها نمط الأسئلة مع العلم أن الدكتورة لم تذكر للطلاب فكرة تغيير نمط الأسئلة فكانت نسبة النجاح ٣٥ بالمئة وهو حال مادة مبادئ النقد والتي بلغت نسبة النجاح فيها ٣١ بالمئة.

ونتيجة لكل ذلك حصل تدن في نسب النجاح بشكل كبير قياساً بالسنين الماضية إلى جانب تدني معدلات الطلبة الناجحين، ما أثار خوفاً وتساؤلات لدى الطلبة حول مستقبلهم العلمي.

تواصلت «الوطن» مع عميد كلية الآداب في جامعة طرطوس الدكتور أسامة ميهوب الذي أفاد أنه وفق قانون تنظيم الجامعات فإن نسبة النجاح التي تبدأ بـ٢٠ بالمئة وما فوق لا تحتاج إلى تبرير إداري أو علمي، وإنما ما دون ٢٠ بالمئة يجوز رفع كتاب من عميد الكلية إلى مجلس الكلية لإمكانية رفعها ليتم أخذ قرار بها من مجلس جامعة طرطوس.

ولفت ميهوب إلى وجود خصوصية لدى كليات الآداب حيث لا يتم التهاون أثناء تصحيح مواد اللغات سواء العربية أم الانكليزية أو الفرنسية لناحية الأخطاء النحوية والإملائية ولاسيما من دكاترة وأساتذة كبار في الجامعة لما يعلمونه من أثر ذلك على مستقبل الطلاب، لذا غالباً ما تكون هناك أخطاء مختلفة عن كتابة المعلومة أثناء الإجابات.

> لا يتم التهاون أثناء تصحيح مواد اللغات

الأسعار تغلي في أسواق السويداء

مدير غرفة التجارة: عدم استقرار سعر الصرف انعكس سلباً على التاجر والمستهلك معاً

السويداء -عبير صيموعة

انعكس ارتفاع أسعار مادة المازوت على جميع القطاعات ليكون النصيب الأكبر منها لقطاع النقل الذي كان أحد أسباب ارتفاع أسعار المواد الغذائية وغير الغذائية بعد أن وصلت أجور النقل إلى أسعار فلكية تتراوح بين مليون و٣ ملايين لسيارات نقل تلك المواد من المنتج إلى الأسواق بحسب مواقع الإنتاج والموردين في المحافظات ومن ضمنها أسعار نقل الخضار من سوق هال دمشق إلى المحافظة إضافة إلى ارتفاع أسعار الشحن بين كل المحافظات.

وأكد التجار أن أسعار النقل يتم إضافتها على أسعار المواد الموردة إلى المحافظة والتي ارتفعت بدورها بالضرورة مع تكلفة إنتاجها بالمعامل والمصانع ما أدى إلى حالة من شبه ركود في الأسواق نتيجة ضعف القدرة الشرائية وعدم تناسبها مع تلك الارتفاعات.

و في جولة لـ«الوطن» على أسواق المدينة ومراقبة عمليات البيع والشراء رصدت عجزاً من الأهالي عن تأمين أبسط احتياجاتهم المعيشية فضلاً عن تباين الأسعار بين محل وآخر، حيث كان لسان حال جميع من التقتهم «الوطن» ضمن الأسواق أن قرار الحكومة برفع أسعار المحروقات لم يراع الوضع الاقتصادي المتأزم الذي يعيشه الجميع، والذي أدى إلى رفع أسعار كل شيء حتى وسائل النقل ضمن المدينة وخارجها.

كما أكد التجار أن عدم ضبط أسعار الصرف جعل الأسواق بحالة فوضى وتخبط لوجود تسعيرة جديدة كل يوم عجز معها الجميع سواء التاجر أم المواطن عن مواكبة تلك الارتفاعات مع انعدام الدخل من جهة وتآكل رأس مال التاجر من جهة أخرى.

رئيس غرفة تجارة وصناعة السويداء نبيه بكري أكد لـ«الوطن» وجود ارتفاعات مخيفة بالأسعار وغليان في الأسواق والذي تعود أسبابه حسب رأيه إلى ارتفاع أسعار المحروقات والفيول التي انعكست على المعامل والمصانع وسيارات نقل البضائع حتى مستلزمات العملية الزراعية كان لها النصيب من ذلك المنتجات الزراعية مشيراً إلى أن سعر الفلينة الواحدة فارغة وصل إلى ١٠ آلاف ليرة الأمر الذي أدى إلى قيام المزارعين بتحميل تلك التكاليف على أسعار منتجاتهم لنقلها إلى الأسواق وخاصة أجور النقل.

وأكد أن عدم استقرار أسعار الصرف وعدم تثبيت أسعار المحروقات انعكس سلباً على التاجر وفرض بالضرورة تآكل رأس المال مشيراً إلى أنه لضمان ثبات أسعار المواد لابد من تثبيت سعر الصرف وأسعار المحروقات على الأقل مدة ستة أشهر ليتمكن التاجر من تعبئة مستودعاته وبيعها بأسعار ثابتة يضمن معها إعادة شراء ما تم تصريفه من مواد من جديد بالسعر ذاته.

بدورها دائرة حماية المستهلك في مديرية التجارة الداخلية في الأسواق أكدت لـ«الوطن» تكثيف الجولات التموينية لمراقبة الأسواق بحيث يتم تنظيم الضبوط بعد مطابقة الأسعار لفواتير ونشرات الموردين لأن أسعار المواد الموردة غير ثابتة وتخضع بالدرجة الأولى لأسعار الصرف.

وأشارت إلى القيام بتنظيم ٣٤ ضبطاً تموينياً منذ بداية الشهر الحالي تتعلق بعدم حيازة فواتير شراء وتصرف غير مشروع بالخبز التمويني وتمنع عن بيع الخبز والبيع بسعر زائد لدى المعتمدين إضافة إلى ضبوط محروقات تضمنت تصرفاً غير مشروع لمادتي البنزين والمازوت وضبط آخر نقص بالكيل ليكون النصيب الأكبر من الضبوط لباصات النقل الجماعي والتي تضمنت ٦ ضبوط تمنع عن أداء الخدمة و٢١ ضبط تقاضي أجور زائدة.